حـــــــوار

قلبى مع الديمقراطية فى الارجنتين .. وفى تركيا .. فان بقايا الانظمة العسكرية المنهارة ، وبقايا المنتفعين منها ـ من المدنيين ـ لن تترك الديمقراطية فى حالها ، تأخذ فرصتها ، ويجنى الشعب ثمارها ، بعد سنوات طويلة من القهر ومن التخريب !!..

● فالحكم العسكرى فرض نفسه على الارجنتين منذ عهد الديكتاتور بيرون وزوجته الاولى (ايفا) واستمر يفرض نفسه ـ بصورة أو بأخرى ـ خلال حكم زوجته الثانية (ايزابيل) والجنرال (جالتيرى) الذى أراد أن يحول الانظار عن فشل حكمه فى الداخل ، وافلاس البلاد فى عهده ، فاتجه ـ كعادة العسكريين ـ الى مغامرة فاشلة فى جزر فوكلاند لعلها تنقذه من أزمته ، فاذا بها تضع النهاية له ، ولحكم العسكريين جميعا فى الارجنتين .. !!

● والحكم العسكرى فى تركيا بزعامة الجنرال (كنعان افريم) الذى خرب اقتصادها ، وأذل شعبها ، وافترى على تاريخها وزعمائها ، سقط هو الآخر تحت ضربات الارادة الشعبية ، بعد أن تصور انه (أذكى الجنرالات) وأن الحزب ـ الوهمى ـ الذى قام فى ظل السلطة ، ووقف العسكريون الى جانبه بكل ثقلهم فى الانتخابات الاخيرة ، يمكن أن يحظى بثقة الشعب ، وأن يكون (الواجهة) لاستمرار حكم الجنرالات ، فاذا بهذا الحزب ـ الوهمى ـ يحصل على أقل الاصوات .. !!

●● وكانت نيجيريا ـ هى الاخرى ـ قد تخلصت من الحكم العسكرى وقامت فيها حكومة ديمقراطية ، جاءت بها الى الحكم انتخابات حرة، لكن (الجنرالات) فى نيجيريا لم يطيقوا الحكم المدنى أكثر من سنوات معدودة ، فضربوا الديمقراطية فى جنح الظلام ، وعادوا الى فرض انفسهم على شعب نيجيريا ، فى ظل شعارات خادعة تنادى باصلاح المسار الاقتصادى وضمان الحريات العامة .. !!

ولذلك فاننى أخشى على الارجنتين ، وعلى تركيا ، من انتكاسة يعود بعدها الحكم العسكرى لفرض سيطرته من جديد ، واستعادة سلطانه المقهور ، وهو يتستر ـ كالعادة ـ وراء شعارات الاصلاح ومحاربة الفساد .. !!

وأعداء الديمقراطية هم دائما أكثر المستفيدين منها ، فالضمانات التى توفرها ، والحريات التى تتيحها ، هى المناخ الملائم بكل أعدائها، يدبرون فى ظلها مؤامراتهم ، ويخططون فى حمايتها لانقلاباتهم، ويستغلون سيادة القانون لضرب القانون ذاته وهدم الشرعية من أساسها !!

ويخطىء من يتصور أن الديمقراطية نظام عاجز عن حماية نفسه ، أو الدفاع عن وجوده واستمراره ، فالديمقراطية هى أكثر الانظمة اتفاقا مع مصالح الشعوب ، وأكثرها اتساقا مع حقوق الانسان فى الحرية والامن والكرامة ، وكل ما عداها من الانظمة الفردية والشمولية هى عدوان على حقوق الشعوب ومقدراتها ، لكن مشكلة الديمقراطية تكمن فى انها يجب أن تستند الى شعوب واعية ، لا تخدعها الوعود الكاذبة ، ولا يؤثر فيها بريق الشعارات الخادعة، شعوب تضع حريتها ـ وكرامتها ـ فوق كل الاعتبارات ، وتستفيد من دروس التاريخ الانسانى عبر العصور ، فلا تصدق جنرالا معتوها ، أو تستجيب لديكتاتور طاغية ، لا يملك فى بداية حكمه الا (السراب) ولا يقدم فى نهاية حكمه الا (الخراب) .. !!

ومشكلة الديمقراطية أيضا أن الدول الكبرى ـ العريقة فى الديمقراطية ـ تضطر أحيانا الى تقديم الدعم ، والتأييد للانظمة العسكرية فى الدول النامية، فى ظل اعتقاد خاطىء بانها عن هذا الطريق تكسبها الى جانبها ، وتجتذبها للدوران فى فلكها ..

ولقد آن الاوان لكى تفهم هذه الدول أن الحرية لا يدافع عنها الا الاحرار ، وأن مساعدة الحكومات العسكرية تحت أى ستار ـ هى خيانة لقضية الديمقراطية ، بل هى جناية حقيقية عليها ..

●● والتناقض الغريب الذى تقع فيه الديمقراطيات العريقة هو أنها تحمى الديمقراطية داخل حدودها ، بينما هى تساعد على ضرب الديمقراطية فى الدول النامية باسم المساعدات العسكرية ، والمعونات الاقتصادية .. !!

.. وتبقى الشعوب الواعية هى الضمانة الحقيقية لحماية الديمقراطية .. !!

أحمد طلعت